

سما رسره عا مه

كراسة الشروط والمواصفات
لعملية صيانة طلمبات منظومة التكيف بالمبنى الإداري ومجمع
الصالات - بمركز المؤتمرات شاملة توريد قطع غير

رقم ()

للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

جلسة فض المظاريف الفنية :...../...../٢٠٢٦
في تمام الساعة ١٢ ظهراً بمقر الهيئة بمركز
القاهرة الدولي للمؤتمرات- مدينة نصر -القاهرة.
ثمن النسخة الواحدة (٢٩٩ جنيه) بخلاف الضريبة
والدمغات والرسوم المقررة قانوناً

عنوان المراسلات:
الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات-مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات-مدينة نصر-شارع
الفتحي- بجوار استاد القاهرة الدولي- القاهرة.

وزارة الإستثمار والتجارة الخارجية الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات

مقدمة

في ضوء احتياج الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات الى التعاقد على تنفيذ عملية صيانة طلبات منظومة التكييف المركزي بالمبنى الإداري وجميع الصالات شاملة توريد قطع غياريا على جودة وبأقل قيمة مالية للهيئة ، فإن الهيئة تعلن بمقتضى هذه الكراسة وطبقاً للائتمراطات والوضوابط الواردة بها، عن طرح الممارسة العامة رقم () للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بنظام المظروفين فني ومالي "مطلق" لتنفيذ العملية وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالشروط المرجعية الواردة بهذه الكراسة - ووفقاً لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، ولائحته التنفيذية.
وتعييب الهيئة بالمسادة مقدمي العروض الاطلاع على هذه الكراسة بدقة، والإلتزام بالظروف المحلية المحيطة بالعملية قبل إعداد عرضهم وفقاً للضوابط الواردة فيها.
البرنامج الزمني المتوقع لإجراءات العملية:-

التاريخ	الإجراء
٢٠٢٦/ /	فتح المظاريف الفنية
٢٠٢٦/ /	إعلان نتيجة البت الفني وإخطار الشركات
٢٠٢٦/ /	فتح المظاريف المالية والبت المالي
٢٠٢٦/ /	إعلان نتيجة البت المالي وإخطار الشركات

الشروط العامة

أولاً: القوانين الحاكمة:-
تسري على العملية محل الطرح جميع القواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها بالقاتلون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قاتلون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠١٩، وتعديلاتهما، وجميع القوانين والقرارات المنظمة لهما والمترتبة بهما، وتعتبر مكملة فيما لم يرد به نص بكراسة الشروط والمواصفات.
ثانياً: لغة التعاقد:-

اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة الشروط والمواصفات والمقود وجميع المحاضر والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد.

ثالثاً: صفوان المراسلات:-
الإدارة العامة للمشتريات والمخازن بمقر الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات الكائن بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات-مدينة نصر-شارح الفتجوري-جوار استاد القاهرة الدولي-القاهرة.
رابعاً: الشركات المتقدمة:-

لا يتقدم العملية محل الطرح سوى الشركات والجمعيات العامة في المجال موضوع تلك العملية.
خامساً: الجدول الزمني:

تتعد جلسة فتن المظاريف الفنية في يوم الموافق:...../...../٢٠٢٦ في تمام المساعة الثانية عشر ظهراً بإدارة التعاقدات بمقر الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات الكائن بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات-مدينة نصر-شارح الفتجوري-جوار استاد القاهرة الدولي-القاهرة، وذلك في جلسة علنية عامة وبحضور من يرغب من أصحاب العطاءات، ويجوز لهم تفويض من يرؤنه لحضور الجلسة بدلاً منهم شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك.

سيتم إخطار أصحاب العطاءات المقبولة فنياً بوقت ومكان عقد جلسة فتن المظاريف المالية، على أن تكون في جلسة علنية عامة وبحضور من يرغب من أصحاب العطاءات المقبولة عرضهم الفنية، ويجوز لهم تفويض من يرؤنه لحضور الجلسة بدلاً منهم شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك.

وزارة الإستثمار والتجارة الخارجية الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات

سالمًا: الشكاوى المتعلقة بمخالفة أحكام القانون :-

في حالة إخلال جهة الطرح بأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية بحق لصاحب الشأن التقدم بشكواه إلى مكتب متابعة التعاقدات الحكومية للنظر والبت في الشكوى وذلك وفقا للموايد التالية :-

المدة المسموح بها	الحالة
قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية بيومي عمل على الأقل.	شكاوى متعلقة بإجراءات الطرح وكراسة الشروط.
قبل الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف المالية بيومي عمل على الأقل.	شكاوى متعلقة بالبت الفني.
قبل الموعد المحدد للتعاقد بيومي عمل على الأقل.	شكاوى متعلقة بدخول إجراءات التعاقد.
يتم تقديمها بعد بيومي عمل على الأكثر من صدور القرار الذي يقضّر مدة الشكوى.	شكاوى متعلقة بحيز التنفيذ.

سابعًا: إصداد وتقديم العطاءات وتسليمها:

يتحمل صاحب العطاء كافة تكاليف إصداد وتقديم عطاءه، وكل ما يتعلق به من مهام، ولا تتحمل الهيئة بأي حال من الأحوال أية مسئولية عن تلك التكاليف بغض النظر عن نتيجة العملية.

تقدم العطاءات موقعة من أصحابها وفقا للشروط المحددة بعمشندات الطرح ويجب تقديمها على نموذج العطاء المرصح بكراسة الشروط والمواصفات وذلك في مطروفين منفصلين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي، ويجب أن يثبت على كل من مطروفي العطاء الفني والمالي نوعه من الخراج، ويوضع المطروقان داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات و عنوان الإدارة العامة للمشتريات والمخازن وما يفيد أن ما بداخله المطروف الفني والمطروف المالي ويندر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب العطاء.

تسلم العطاءات لإدارة التعاقدات بمقر الهيئة-بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات-مدينة نصر-شراخ اللقنجرى-بحوار استاد القاهرة الدولي-القاهرة-إما باليد أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد، وذلك في ميعاد ضاربه الساعة الثمانية عشر ظهرا من اليوم المحدد لفتح المظاريف الفنية، ولا يُعَدُّ بأي عطاء أو تعديل يرد بعد الميعاد المذكور.

في حالة تقديم العطاء من صاحبه أو من يفوضه شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك أو وكيله، تقوم إدارة التعاقدات بالتوقيع على إيصال يفيد الاستلام ويحدد به موعد وتاريخ استلام العطاءات.

في حالة استلام إدارة التعاقدات العطاءات عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للبريد، يقوم موظف الإدارة بالتوقيع على إيصال الهيئة بالاستلام والاحتفاظ بصورة منه.

لا يجوز لصاحب العطاء شطب أي بند من بنود العطاء أو من المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه بعد تسليمه، وإذا رغب في إجراء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها في كتاب مستقل ويسلمها لإدارة التعاقدات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية.

يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جالس الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن ميعاد استلامه بمعرفة الهيئة وحتى نهاية المدة المحددة لسريان العطاءات.

ثامنا: مدة سريان العطاءات :-

يبقى العطاء ساري المفعول لمدة اثنين يوما اعتباراً من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية.

وتم البت والإخطار بالترسية قبل انتهاء مدة سريان هذه العطاءات ، فإذا تعذر ذلك، تعين على الإدارة العامة للمشتريات والمخازن بالهيئة العرض على رئيس مجلس إدارة الهيئة بالأسباب التي أدت إلى التأخير، واقتراح المدة المطلوب مدتها لالتهاام من إجراءات الترسية، ويجب حال موافقة رئيس مجلس إدارة الهيئة على هذه المدة

وزارة الإستثمار والتجارة الخارجية الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات

إخطار مقدمي العطاءات كتابية لمدة سريان عطاءاتهم لهذه المدة، ومد مدة صلاحية التأمين المؤقت على أن يتم ذلك كله قبل تاريخ انتهاء مدة سريان العطاءات بخمسة عشر يوماً، ويستبعد كل عطاء لم يقبل صاحبه مد مدة سريان عطاؤه كتابية، ويورد إليه تأميته فور انتهاء مدة سريان العطاء.

تاسعاً: المظروف الفني ويحتوي على البيانات والمستندات التالية:

- أصل دراسة الشروط والمواصفات مسهورة بخاتم الشركة، وموقع عليها من الممثل القانوني للشركة.
- بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء، والمستفيد الحقيقي منه، والمستندات المؤيدة لذلك، ويعقد في هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو هيكمل رأس المال وفق آخر تعديل، وذلك بالنسبة للشركات وأيه بيانات أو مستندات أخرى تتعلق بالملكية وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من غير الشركات.

- صورة من القيد في السجل التجاري على أن يكون مجدد وساري المفعول خلال مدة سريان العقد (مع احضار الأصل للاطلاع عليه).
- البطاقة الضريبية سارية، وآخر اقرار ضريبي.
- شهادة التسجيل لأي مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة).
- ما يفيد التسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية.
- ما يفيد التسجيل ببراءة التعاقدات العامة.

- ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
- ما يفيد سداد التأمين المؤقت المطلوب.
- خطاب موجه من البنك المعقود به حساب الشركة الى الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات يحتوي على (اسم صاحب الحساب - الرقم القومي - الرقم المصري الدولي الموحد ال "IBAN" وان يكون معتمد ومحتوم من قبل البنك.
- تقديم بيانات حقيقية حديثة وكاملة توضح وضع الشركة المالي مع تأكيدات تثبت المقررة على تنفيذ الأعمال موضوع الممارسة طبقاً للجدول الزمني وسونخذ بعين الاعتبار وفي جميع الحالات ابقاء هذه المعلومات في سرية تامة.

• يجب ألا يحتوي المظروف الفني على أي مبالغ أو إشارات مالية.

ملحوظة: يتم التوقيع والختم على جميع الأوراق الموجودة داخل المظروف الفني من الممثل القانوني للشركة.

عاشراً: المظروف المالي:-

يجب أن يحتوي المظروف المالي على المستندات الآتية:

- السعر الأساسي لكل بند شامل ضريبة القيمة المضافة وكافة الضرائب والرسوم والدمغات وان تكون قائمة الاسعار مؤرخة وموقعة وفقاً للكشف المرفق.
- على صاحب العطاء عقد اعداده للقائمة الاسعار التي وضعها داخل المظروف المالي مراعاة الاتي:-
- كتابة الاسعار رقماً وحرفاً باللغة العربية.
- ان تكون قائمة الاسعار مؤرخة وموقعة من صاحب العطاء.
- عدم الكشط أو المحو أو التفتيش، وكل تصحيح في الأسعار في الموحده إعادة كتابته رقماً وحرفاً والتوقيع بجانبه.
- لن يلتفت إلى أي اذعام من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية.
- يحظر التعديل في أسعار العطاءات المقدمة بعد الموعد المحدد لجلسة فضاء المظاريف الفنية، ويسري هذا الخطر على صاحب العطاء الفائز.



التوقيع
التاريخ

وزارة الإستثمار والتجارة الخارجية الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات

الحلادي عشر : أسس التقييم المالي:

• سيتم التقييم المالي بين العروض المقبولة قنيا حيث سيتم الترسية على أقل الاسعار للعطاءات المقبولة قنيا.

ملحوظة: يتم التوقيع والختم على جميع الأوراق الموجودة داخل المظروف المالي من الممثل القانوني للشركة

الثاني عشر : التأمين المؤقت :-

- يجب ان يؤدي مع كل عطاء تأمين مؤقت قدره ٢٠٠٠٠ جنيه فقط ومقداره ضررون الف جنيها لا غير)
- لضمان جديته، ويستبعد كل مقدم عطاء لم يسدد مبلغ التأمين المحدد.
- يؤدي التأمين المؤقت باي من الوسائل الآتية:-
- إيداع المبلغ نقدا في حساب الهيئة رقم ١/٤٠٦٨٧٠٠٠/٣٠٩ بالبنك المركزي المصري
- سداد المبلغ بوسائل الدفع من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني.
- بموجب خطاب ضمان مصدرا من أحد المصارف المحلية المعتمدة، والا يقترون باي قيد أو شرط وان يقر فيه المصرف بان يدفع تحت أمر الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات مبلغا يوازي التأمين المطلوب، وتقبل خطبات الضمان من البنوك الخارجية بشرط التأشير عليها بالقبول من أحد المصارف المحلية المعتمدة على أن يتعهد المصرف المحلي بان يدفع للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات مبلغا يوازي التأمين المطلوب وانه ملتزم بدائه بأكمله عند اول طلب منها دون الانتظار إلى أي معارضة من صاحب العطاء.

• يجوز لصاحب العطاء طلب سداد التأمين المؤقت، أو جزء منه خصما من مستحقاته عن عمليات اخري في الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات أو غيرها من الجهات الإدارية التي تسري عليها احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، متى كانت صالحة للصرف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية، على ان يرفق صاحب العطاء بالطلب مستندا معتمدا ومختوما من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبلغ له، يكون موجها للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات، وبخصوص عملية بذاتها، ويتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين المؤقت أو جزء منه من المبالغ المستحقة لديها، ويتعهد ما يحجزه تحت حساب التأمين المؤقت المطلوب، إلى حين تقديم صاحب العطاء مستندا معتمدا ومختوما من الإدارة المختصة بالهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات بالموافقة على الصرف، أو طلب إتاحة ذلك المبلغ لها.

• يجب ان يكون التأمين المؤقت سريا لمدة ثلاثين يوما بعد تاريخ انتهاء مدة صلاحية سريان العطاء أو تاريخ انتهاء مدة مد صلاحيته.

- إذا انسحب مقدم العطاء من العملية قبل الميعاد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية يصبح التأمين المؤقت المؤدى حقا للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات دون حاجة إلى إذار أو الاتجاه إلى القضاء أو اتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو استدانته من أي مبلغ مستحقة أو تستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب العطاء المذكور.
- يتم رد التأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات غير المقبولة قنيا دون توقف على طلب منهم، وذلك فور انتهاء جميع إجراءات مرحلة البت الفني.
- يتم رد التأمين المؤقت بذات الوسيلة التي تم اداؤه بها.



Handwritten signature and date: ١٥/١١/٢٠٢٠

وزارة الإستثمار والتجارة الخارجية الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات

المسائل عشر: شروط السداد:-

- تتم المحاسبية بعد الفحص والإستلام والقبول والمراجعة المالية عن الأعمال التي قامت الشركة بتنفيذها بموجب فواتير إلكترونية مرفقا بها المستندات المؤيدة لها ، وبعد إعتماد الإدارة المركزية للشؤون الهندسية للأعمال التي تم تنفيذها مطابقة للشروط والمواصفات والفنية وبعد خصم قيمة الفواتير إن وجدت ، يتم الصرف عن طريق الدفع الإلكتروني في موعد أقصاه ثلاثون يوما من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد والمراجعة المالية

• المسابع عشر: الضمانات:

- إذا تأخر المتعاقد في تنفيذ الأعمال موضوع التعاقد يحق للهيئة ان توقع عليه غرامة عن مدة التأخير طبقا لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

الثامن عشر: فسخ العقد:-

- يجوز للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد، إذا اخل بأي شرط جوهرى من شروطه.
- يكون فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد بقرار مسبب من رئيس مجلس إدارة الهيئة ، على ان يخطر به المتعاقد بكتاب يرسل بخزمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال على عنوانه المبين في العقد.
- في جميع حالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التأمين النهائي من حق الهيئة ، كما يكون لها ان تخصص ما تستحقه من مقلوب التأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها، وفي حالة عدم كفايتها تلجا إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى ائخلا أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوقها في الرجوع عليه قضائيا بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

التاسع عشر: التقييم الفني للمطامير:

- الالتزام بالمواصفات الفنية المطلوبة.
 - الالتزام بتقديم المستندات المطلوبة.
 - يتم إخطار مقدمي المطامير ببيان أسباب القبول والرفض.
- ### العشرون: الشروط العامة:-

- تم التحقق من توافر الاعتمادات المالية المخصصة وضمان إتاحة التمويل اللازم لصرف قيمة أمر الإستناد للعملية محل الطرح من موازنة الهيئة وذلك بعد مراجعة الإدارة المركزية للشؤون المالية والإدارية بالهيئة.
- يراعى ألا يحتوي المظروف الفني على أية بيانات مالية، وسيتم استبعاد أي عطاء تضمن مظهره الفني على أية معلومات مالية.
- لا يجوز التعاقد من الباطن لتنفيذ كل أو بعض العملية محل الطرح حيث ان شخصية المتعاقد محل اعتبار في هذه العملية.
- يحظر على اصحاب العطاءات التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء للعملية محل الطرح، ما لم يكن المتقدم شريكا مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في ائخلا قرار ذي صلة بالعطاء.
- لا يجوز ابداء أي تحفظات من جانب صاحب العطاء او اضفالة شروط تخالف ما جاء بكراسة الشروط والمواصفات.
- العملية محل الطرح غير قابلة للتجزئة كبنود.

نموذج عقد لعملية صيانة طلبات منظومة التكييف بالمبنى الإداري ومجمع الصالات - بمركز المؤتمرات

شاملة توريد قطع غير

متضمنًا الشروط والأحكام العامة والقانونية للعملية وفقًا لأحكام قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ الصادر بتنظيم التعاقدات التي
تبرمها الجهات العامة والاحتة التنفيذية

على أن يتم تضمينه بالشروط والأحكام الأخرى التي سوف تسفر عنها العملية المطروحة

إنه في يوم / / الموافق

حضر هذا العقد فيما بين كل من :

١- الهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات ECECA ، ومقرها مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات -
ش إسماويل الفنجري - مدينة نصر - القاهرة . وهي الجهة المستفيدة من عملية صيانة مآكينات التثليث.

ويمثلها قانونًا في التوقيع على هذا العقد السيد الوزير المفوض التجاري/ عصام التجرار . بصفتها/رئيس مجلس
الإدارة . ويفوض عنه في التوقيع على هذا العقد السيد الأستاذ/ إسماويل شوقي على موسى، بصفته الوظيفية
مدير عام الإدارة العامة للشئون القانونية بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠٢٥ بتاريخ ١١/١١/٢٠٢٥

ويمثلها قانونًا السيد

بصفته رئيس مجلس الإدارة .

ويعبر عنها فيما بعد بـ " الهيئة "

" طرف أول "

- شركة الكائن مقرها/ شركة مساهمة/توصية المصنفة / سجل تجاري رقم /.....

بطاقة ضريبية رقم / تلفون رقم / فاكس رقم / بريد إلكتروني/.....

ويمثلها قانونًا السيد/..... بصفته /.....

المقيم في /..... بطاقة تحقيق الشخصية رقم /..... صاندة بتاريخ /.....

وينوب عنه في التوقيع على هذا العقد السيد/..... بطاقة رقم قومي/.....

بموجب /.....

ويعبر عنه فيما بعد بـ " الشركة "

تمهيد

=====

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تقديم صيانة طلبات منظومة التكييف بالمبنى الإداري ومجمع
الصالات - بمركز المؤتمرات شاملة توريد قطع غير لمدة شهر وذلك بفرض تلبية احتياجاته وبما يمكنه من تحقيق
أهدافه بكفاءة وفعالية ويضمن إنظام سير العمل وعلى ضوء الدراسة التحليلية والجدوى الاقتصادية ووفقًا لما تم
تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداد له للقيام بذلك واتسامه وفقًا لكراسة لشروط
والمواصفات وأية متطلبات أخرى، وكما هو منصوص عليه بالشروط والمواصفات المعدة لهذا الغرض والتي قبل
الطرف الثاني تنفيذ العملية على أساسها، والعطاء المقدم منه والذي قبله الطرف الأول .

وفي ضوء إعتماد السلطة المختصة / السيد الوزير المفوض التجاري رئيس مجلس إدارة الهيئة لإجراءات طرح
العملية بتاريخ ٢٠٢٥/٠١/٠٠ وفقًا لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم
١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والاحتة التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠١٩، والشروط والمواصفات
المشورة على بوابة التعاقدات الحكومية بتاريخ ٢٠٢١/٠١/٠٠ بشأن الممارسة العامة للتعاقد على تنفيذ
إعمال صيانة طلبات منظومة التكييف بالمبنى الإداري ومجمع الصالات - بمركز المؤتمرات شاملة توريد قطع غير
رقم () .

وفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة البت في الممارسة العامة بجلستها المعقودة يوم الموافق ٢٠٢٦/٠٠/٠٠ من قبول العطاء المقدم من الطرف الثاني بمبلغ (جنيه) فقط مقداره (جنيه لا غير) والذي تمت الترسية عليه بإعتباره الأفضل شروطاً والأقل سعراً، ومطابقته للشروط والمواصفات وإعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ ٢٠٢٥/٠٠/٠٠ .
وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصفتهما للتعاقد ولما لهذه العملية من أهمية يقر بها الطرفان ، لذا فقد تعهد كل منهما ابتداءً بتنفيذ أحكام هذا العقد بحسن نية ودقة كاملة وتعاون صادق .
وبناءً عليه فقد اتفقا على الآتي :

البند الأول

=====

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناءً عليها والعطاء المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول وكافة المكاتبات والمستندات المتبادلة بين الطرفين ومحضر لجنة الممارسة العامة للعملية موضوع هذا العقد المؤرخ ٢٠٢٦/٠٠/٠٠ وأمر الإسناد المؤرخ / / ٢٠٢٦ جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد مكملاً ومتمماً لأحكامه .

البند الثاني

=====

أقر الطرف الثاني بأن الغرض من هذا العقد هو تقديم خدمة صيانة طلمبات منظومة التكييف بالمبنى الإداري ومجمع الصالات - بمركز المؤتمرات شاملة توريد قطع غير لمدة شهر بما يشمل ذلك من توفير العناصر اللازمة وفقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والإشترطات الواردة بالشروط ، ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق هذا الغرض.
ويتعين على الطرف الثاني مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالخدمة محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد.

البند الثالث

=====

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وطبقاً لكراسة الشروط والمواصفات الفنية والمتطلبات والإشترطات الواردة بالشروط وأن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد خلال مدة شهر من تاريخ أمر الإسناد نظير مقابل صرف الإجمالي بعد التنفيذ والإستلام والمراجعة المالية، وبقيمة إجمالية مقدارها مبلغ (جنيه) فقط مقداره (جنيه لا غير) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصلة .

البند الرابع

=====

وفقاً لكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناءً عليها ، تكون مدة تقديم الخدمة شهر تبدأ من تاريخ أمر الإسناد.

البند الخامس

وزارة الإستثمار والتجارة الخارجية الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات

سدد الطرف الثاني مبلغًا إجماليًا مقداره () جنيهه (فقط وقره
من إجمالي هذا العقد كضمان نهائي وذلك من خلال
وحتى إنتهاء فترة الضمان.

البند السادس

يلتزم الطرف الثاني بتقديم الخدمة محل هذا العقد بالهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات EEOCA ، وعوائها مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات . يش إسماعيل الفنجري - مدينة نصر - القاهرة على أن يتم ذلك خلال مدة شهر تبدأ من تاريخ أمر الإسناد ويتعهد بالإستمرار في تنفيذها حتى تمام الإنتهاء منها كما يتعين عليه توفير جميع العناصر اللازمة للتنفيذ في التوقيتات المناسبة وإذا تأخر في بدم تنفيذ التزاماته عن الموعد سالف البيان يكون للطرف الأول الحق في توقيع الجزاءات الواردة بالبند الرابع والعشرون من هذا العقد.

البند السابع

يجب على الطرف الثاني أن يؤدي التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية وبتباج الممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وخطة العمل المقررة في هذا الشأن، وأن يتبع أحكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية وأن يتقيد بالتوجيهات والتعليمات التي يصدرها الطرف الأول أو من يمثله أو من يفره له ، ويحافظ على ما يفره له الطرف الأول إستخدامه في تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأن يلتزم بالتزاماته والشاقيه أثناء تنفيذ العقد. كما يلتزم بتجنب تعارض المصالح في المهام التي سوف يقون بها ومهامه الأخرى، أو سابق تعاملاته مع الطرف الأول أو غيره وطبقًا للإشتراطات والمتطلبات الواردة بالشروط ويلتزم بالتعاون والتسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض من هذا العقد ، وأن يراعي الممارسات الإدارية الجيدة وأن يقوم في كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم التصالح الأمنية وأن يدعم في كل وقت ويحمي مصالح الطرف الأول في التعاملات مع غيره.

البند الثامن

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه إجراء أي ارتباط مع الغير أو الإخراط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي من الأعمال أو الأنشطة التي تتعارض مع تنفيذ التزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكولة إليه بمقتضى هذا العقد، أو إستغلال ما وفره له الطرف الأول إستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الإستغلال أو الإستخدام، وفي حالة مخالفة الطرف الثاني لأي من ذلك فيحق للطرف الأول فسخ العقد.

البند التاسع

على الطرف الثاني أن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد وفقًا للشروط والمواصفات المتفق عليها، وأن تكون متميزة ومحقة لمتطلبات الطرف الأول بما في ذلك كافة المخرجات والمعالجات والمقترحات والتوصيات أو غير ذلك مما يقدمه الطرف الثاني للطرف الأول، ويلتزم الطرف الأول بمراجعة واعتماد الأعمال في المواعيد المحددة حال مطابقتها للشروط والمواصفات المتفق عليها.

البند العاشر

يضمن الطرف الثاني استمرار عمل الأنظمة على مدار الـ ٢٤ ساعة طوال مدة التعاقد بما في ذلك الإجازات والمطلات الرسمية كما يضمن الطرف الثاني قطع التيار حال توريدها لمدة ستة أشهر على الأقل من تاريخ قبول الأعمال واستلامها، وذلك دون الإخلال بعودة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر، ويعتبر الطرف الثاني مسؤولاً عن بقاء جميع الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشرط التعاقد، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحها أو استبدالها على نفقته، وإذا قصر في إجراء ذلك فاللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته.

البند الحادي عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول في المراجعة أو التفويض أو التحقق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني للالتزامات التعاقدية في أي وقت دون حاجة إلى إخطار أو إذن مسبق. وفي حال اكتشاف مخالفة الطرف الثاني للالتزامات بحق الطرف الأول توقع أي من الإجراءات المنصوص عليها في البند الرابع والمضرون من هذا العقد .

البند الثاني عشر

يلتزم الطرف الأول بأن يمدد إلكترونيًا للطرف الثاني قيمة ما يستحقه عن الخدمات الموزاه خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يومًا تحسب من تاريخ الفحص والقبول والإعتماد وتوقيع العقد، وذلك على حسابه رقم بنك فرج
وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يوزد للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الإئتمان والخصم المعن من البنك المركزي وقت المحاسبة بشرطه تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبالغ المطلوب بها .

البند الثالث عشر

إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد ويكون للطرف الأول أن يعدل كميات أو حجم التعاقد بالزيادة أو النقص وبما لا يتجاوز (١٥ %) من كمية كل بند بدأت الشروط والأحكام دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول موافقة السلطة المختصة، ووجود الإعتماد المالي اللازم، وأن يصدر التعديل خلال مدة تنفيذ العقد والتي لا يدخل فيها مدة الضمان، والأ يؤثر ذلك على أولوية التعاقد في ترتيب عطاءه، وأن تعلن مدة هذا العقد إذا تتطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص وذلك إصلاً لحكم المادة (٤٦) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ الممثل إليه.

البند الرابع عشر

جميع ما ينتج عن هذا العقد والذي قدمه الطرف الثاني لأجل تنفيذ التزاماته التعاقدية يعد ملغاً خالصاً للطرف الأول بما في ذلك كافة الحقوق باتواعها المختلفة، ولا يحق للطرف الثاني استخدامه إلا فيما له علاقة بتنفيذ التزاماته التعاقدية، ويتحمل الطرف الثاني جميع الآثار المترتبة على الإغراءات الصادرة عن الآخرين بسبب تعبه على أي حق أو امتياز أو تصميم أو علامة تجارية أو غير ذلك من إغراءات.

البند الخامس عشر

كلف الطرف الأول السيد المهندس مدير عام الكهرباء والأنظمة الفنية مسؤولاً عن إدارة هذا العقد .

وزارة الإستثمار والتجارة الخارجية الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات

البند السادس عشر

يسأل الطرف الثاني عن أية مخالفة تقع لأحكام القوانين واللوائح أو عن سلامة محل هذا العقد ، ولا يجوز له أو الغير الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار ترتب نتيجة عدم سلامته أو غير ذلك. ويلتزم الطرف الثاني على نفقته بإجراء ما يلزم لضمان تنفيذ التزاماته التعاقدية بشكل مستمر وبمعدلات الأداء المتفق عليها.

البند السابع عشر

أقر الطرف الثاني بأنه عاين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة قانوناً ومقننهم نظروا ووافقوا على تنفيذ ذات الصلة وقبل المخاطر المتصلة بها وأنه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبحالته الراهنة دون أن يحق له الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار ترتب عن نتيجة عدم سلامته أو عن تعويض الغير له أو أي صيب خفي أو غير ذلك.

البند الثامن عشر

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن إرادته يجوز للطرف الأول إعطائه مهلة إضافية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حال تأخره لأسباب راجعة إليه فيوقع عليه مقابل تأخير بحسب من بداية المهلة، ولا يحل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني، يكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

البند التاسع عشر

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال محل التعاقد بنفسه وفي المواعيد المحددة وفقاً للمواصفات والشروط المتعاقد عليها أساسها، ولا يجوز له التنازل عن ذلك للغير كلياً أو جزئياً، ومع ذلك يجوز له أن يتنازل عن المبالغ المستحقة له قبل الطرف الأول لأحد البنوك أو الشركات المالية الغير مصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط بجمهورية مصر العربية ، ويكتفى في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة ذلك بحق للطرف الأول فسخ العقد بإرادته المنفردة وبما يكون للطرف الأول قبله من حقوق، وفي حالة مخالفته ذلك بحق للطرف الأول فسخ العقد بإرادته المنفردة دون حاجة لإخطار أية إجراءات أو إنذار أو تبيه، فضلاً عن حقه في اتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل أحكام قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه.

البند العشرين

أقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور أحكام تهايبية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من اللائحة الثاني من قانون العقوبات أو في جرائم التهرب الجمركي أو الضريبي .

البند الحادي والعشرون

وزارة الإستثمار والتجارة الخارجية الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات

وم الطرف الثاني والعاشرين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أية كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أوبعد إنتهازه أو إنهائه أو لسخه ، وبعد الإختلال ببدا السرية والخصوصية بمثبة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال ببلية عقوبات مقررة في هذا الشأن.

البند الثاني والمضرون

يلتزم الطرف الثاني بحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواجعتها المحددة قانوناً .

البند الثالث والمضرون

اتفق الطرفان على بطل أقصى جهد للإلتزام ببند هذا التعاقد طوال مدة تنفيذه طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية ، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذه يتم عقد إجتماع مع مسئول إدارة العقد، أو ممثل الهيئة بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته واتخاذ الإجراءات الاتية :

- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة .
- قيام إدارة التعاقدات بإعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للمسلطة المختصة ويجوز لها الإستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي .
- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد ، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على المسلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة البيانات والمستندات والمبررات لتسوية الخلاف.

وفي جميع الحالات يلتزم طرفي العقد بالإستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد .

البند الرابع والمضرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهرى من شروط التعاقد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حسب الطرف الثاني، وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول، كما يكون له أن يخصم ما يستحقه وقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كفايتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيأ كان سبب الإستحقاق، دون حاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإدارى، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداؤه للطرف الأول.

البند الخامس والمضرون

وفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- إذا تبين أن الطرف الثاني إستعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على هذا العقد.
- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات إحتيال أو فساد أو إحتكار من قبل الطرف الثاني.
- إذا أقالس الطرف الثاني أو أصغر.



وزارة الإستثمار والتجارة الخارجية
الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات

البند السادس والعشرون

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠١٩ ، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد.

البند السابع والعشرون

تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد.

البند الثامن والعشرون

يعد الطرف الأول تعميم دوري لأداء الطرف الثاني وعلى مدار فترة تنفيذه للالتزاماته التعاقدية، ويتم توثيق هذا الأداء أول بأول وحتى إنتهاء التعاقد، ويلتزم الطرف الأول بنشر هذا التقييم على بوابة التعاقدات العامة على أن يتضمن النشر بيانات الطرف الثاني ومستوى أداءه ومدى التزامه بشروط التعاقد، وغيرها من بيانات ذات صلة بالتنفيذ، ويحتفظ الطرف الأول بأصل التقييم بملف العملية.

البند التاسع والعشرون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما يصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما وأن جميع المكتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية ، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً بخطاب مسجل يعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مكاتبته ومراسلاته وإخطاراته على العنوان صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية.

البند الثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ تمت صياغتها وفقاً لأنماط العقود النموذجية المراجعة بمجلس الدولة. سُلِّمَتْ إحداها إلى الطرف الثاني ، وإحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى للعمل بمقتضاها عند اللزوم.

الطرف الثاني (الشركة)

الإسم:-

الصفحة :-

التوقيع:-

التاريخ:- ٢٠٢٦ / ٠٠ / ٠٠

الطرف الأول (الهيئة)

الإسم :- إسماعيل شوقي علي موسى

الصفحة :- مدير عام الشؤون القانونية

ومفوض في التوقيع

التوقيع:-

التاريخ:- ٢٠٢٦ / ٠٠ / ٠٠

الشروط الخاصة بعملية صيانة طلبيات محطة التكييف المركزي بالمبنى الإداري والصالات :-

- 1- مدة التنفيذ شهر من تاريخ امر الاستناد .
- 2- على الشركة المتقدمة تقديم سابقة افعال لذات الاعمال الواردة بالكراسة العملية غير قابلة للتجزئة
- 3- مدة الضمان للاعمال بالكامل ستة أشهر من تاريخ الاستلام
- 4- الاسعار شاملة ضريبة القيمة المضافة وكافة الضرائب .
- 5- يتم الصرف بط الاستلام والفحص والمراجعة المالية .
- 6- مدة سريان العرض شهرين من تاريخ الفتح الفني.
- 7- للهيئة الحق الاشراف الفني على الاعمال وابداء الملاحظات وعلى الشركة تنفيذ تلك الملاحظات
- 8- الشركة مسؤولة عن تغطيات تحدث بسبب عملها بالموقع
- 9- تتلزم الشركة بالتأمين على العمالة الخاصة بها وتحمل وحدها مسئولياتهم
- 10- تتلزم الشركة المستفيدة بتوفير كافة المعدات والمهمات اللازمة لتنفيذ الاعمال
- 11- تتلزم الشركة بكافة بيانات قطع الغيار والمينات للاعمال قبل التركيب ولا يعتد بأية تركيبات تتم دون ذلك
- 12- تتلزم الشركة بكافة بيانات قطع الغيار والمينات للمعدات والمهمات اللازمة لتنفيذ الاعمال
- 13- تتلزم الشركة بالتنفيذ بما لا يعيق الاحداث المقامة بالهيئة وبموجب محاضر تسويق وجدول اعمال يتم توقيعه من الطرفين
- 14- يراعى ان يكون نوع البلى المقدم من نوع SKF وبفقس المواصفات الفنية المركبة حالها

محمد محمد
 محمد محمد
 احمد مصطفى



